طالما لم يلتحقوا بالعمل في جهات أخرى ومازالوا تحت مظلة التأمينات

«المالية»: الاتفاق مع «الكويتية» على إعادة «المعارين»

■ صفاء الهاشم: سأطلب إلغاء تقرير الموافقة على سحب الحكومة 600 مليون دينار من احتياطي الأجيال

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بالاتفاق مع مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية في قضية الطيارين المعارين إلى جهات حكومية أخرى ولم يباشروا عملهم بعد تحويل المؤسسة الى شركة بإرسال كتاب الى ديوان الخدمة المدنية يقضي باعتبارهم لا يزالون على رأس عملهم في «الكويتية».

وأعلنت مقررة اللجنة المالية النائب صفاء الهاشم انها ستطلب في الجلسة المقبلة سحب تقرير اللجنة المالية بشأن الموافقة على سحب الحكومة ٦٠٠ مليون دينار من احتياطي الاجيال لتطوير مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

وقالت الهاشم في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة اليوم إن اللجنة ناقشت موضوع الطيارين الكويتيين المستبعدين من الخطوط الجوية الكويتية وطلبت من المؤسسة سحب كتابها الموجه لديوان الخدمة المدنية بشأن توزيع هؤلاء الطيارين للعمل في جهات اخرى مؤكدة أن «الكويتية» ملزمة بإعادة الطيارين للعمل طالما انهم لم يلتحقوا بالعمل في جهات اخرى وما زالوا تحت مظلة التامينات فضلا عن حاجة المؤسسة لهم.

وأضافت ان قانون خصخصة «الكويتية» معيب وأتمنى ان ينسف بالكامل ويعاد تقديمه بشكل افضل مبينة ان سحب ٦٠٠ مليون دينار من الاحتياطي كدعم مباشر لن يكون مقبولا ما لم يتم تعديل الاوضاع في المؤسسة ولا نقبل ان تقدم هذا المبلغ لقمة سائغة الى مستثمر استراتيجي الى الآن لا نعرف من هو لافتة الى ان القياديين في المؤسسة اشترطوا لعودة الطيارين رأي الفتوى والتشريع لكننا نرى عدم الحاجة لهذا الرأي.

وأوضحت ان اللجنة ناقشت ايضا قانون دعم المشروعات الصغيرة ودور جهاز حماية المنافسة مبينة ان الجهاز الذي انشئ قبل اربع سنوات ليس له اي دور بل هو شحم زايد على جسد الدولة واعضاء مجلس ادارته هم تجار اصلا واصحاب شركات وهذا تضارب مصالح.

وأشارت الى ان الصندوق الملياري لدعم المشروعات الصغيرة لم يحقق الغرض من انشائه وعطل الكثير من مشاريع الشباب وهناك تجاوزات في مصاريف الجهاز لكننا مستمرون في مراقبتها.

وبينت ان الصندوق المليارى تم تعيين ٣٥ موظفا فقط فيه خلال ٤ سنوات وساوجه سؤالا حول مؤهلاتهم وما هو تعريف صاحب المؤهل العالي؟ مؤكدة ان هذا الرقم يبين ان الجهاز لا يريد ان يعمل. واعلنت انها ستتقدم مع النائب صالح عاشور بطلب لإلغاء جهاز حماية المنافسة.

من جانبه قال عضو اللجنة النائب أحمد نبيل الفضل في تصريح صحافي إن اللجنة المالية البرلمانية تبنت منهجية في التعامل مع جميع القضايا قضية الخطوط الجوية الكويتية بحيث يتم التعامل مع مختلف تفريعاتها كل على حدة بمعنى ان يتم الانتهاء من قضية الطيارين ثم الانتقال للإداريين ومن ثم للشريك الإستراتيجي.

وأوضح الفضل ان اللجنة في تناولها لقضية طياري الكويتية توصلت إلى أن مشكلتهم تكمن في نصوص القانون وغياب الرؤية مبينا ان الخطوات التي اتخذها الطيارون عند تحويل المؤسسة لشركة تمت بناء على اعتقادهم بدخول شريك إستراتيجي وبناء عليه اتخذوا موقف وضعهم الوظيفي.

وتابع الفضل الأن الطياريين المنتقلين للعمل في جهات حكومية أخرى لم يباشروا عملهم بها ووضع الشركة الأن تغير وهم لديهم الحق بالعودة إلى وضعهم السابق بعد مرور سنوات وعدم مشيرا الى انه بالوقت ذاته لايمكن ملامة مجلس ادارة شركة الكويتية التي تتعامل مع قضيتهم بشكل قانوني. واشار الفضل الى ان اللجنة اتفقت مع الشركة على توجه يقضي بإرسال الأخيرة كتابا إلى ديوان الخدمة المدنية لاعتبار الطيارين المعارين للعمل في جهات حكومية ما لم يغادروا شركة الخطوط الجوية الكويتية خصوصا انهم لا يزالون يمارسون عملهم في الكويتية ويزاولون الطيران.

من جهة أخرى أشار الفضل الى ان اللجنة المالية ناقشت مشروعي تعديل قانوني حماية المنافسة وصندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كاشفا عن ان إدارة الجهتين واجهت نقدا شديدا من اعضاء اللجنة.

وأوضح الفضل ان وزير التجارة طالب بمهلة لتقديم تصور كامل يتناول قانوني صندوق المشروعات وحماية المنافسة لافتا الى ان اللجنة لم تمنحه المهلة التي طلبها.

وانتقد الفضل عدم تحضير الجهات الحكومية لاجتماعات اللجان البرلمانية خصوصا ان النواب يحرصون على التحضير لهذه الاجتماعات مشيرا الى ان هذا السلوك يظهر عدم الجدية الحكومية في مناقشة القضايا المطروحة للنقاش.

جانب من اجتماع اللجنة المالية

■ جهاز حماية المنافسة ليس له أي دور هو شحم زائد على جسد الدولة

■ الصندوق المليارى لدعم المشروعات الصغيرة لم يحقق الغرض من إنشائه

■ الفضل: الخطوات التي اتخذها الطيارون تمت بناء على اعتقادهم بدخول شريك إستراتيجي

■ وزير التجارة طالب بمهلة لتقديم تصور كامل يتناول قانوني صندوق المشروعات وحماية المنافسة

■ قانون خصخصة «الكويتية» معيب وأتمنى أن ينسف بالكامل ويعاد تقديمه بشكل أفضل

أعرب عن أمله أن يتم التركيز على نصرة المظلومين

الغانم: سأرفع «جلسة حلب» إذا تحولت لسجال طائفي

مرزوق الغانم

اكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الجلسة المقرر عقدها غدا لنصرة حلب إذا تحولت لسجال طائفي فسيقوم برفعها مباشرة، معربا عن أمله بأن يتم التركيز في الجلسة على نصرة المظلومين في حلب.

وأدرج الرئيس الغانم طلب عقد جلسة خاصة علنية في جلسة غدا بعد انتهاء الجلسة العادية لمناقشة الطلب المقدم من 20 نائبا بشأن حلب وجاء في الطلب:استنكار الجرائم ضد الإنسانية واعمال الإبادة ضد اخواننا السوريين في حلب وباقي المدن السورية المرتكبة من قبل النظام السوري وحلفائه ومطالبة الحكومة الكويتية باتخاذ موقف رسمي تجاه المجازر المرتكبة من قبل النظام السوري وحلفائه وحث وزارة الخارجية الكويتية للتحرك خليجيا وعربيا ودوليا للسعي لاستصدار قرار خليجي وعربي ودولي بدين الجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الواقعة من قبل النظام السوري وحلفائه ضد اخواننا السوريين في حلب وباقي المدن السورية.

المجلس يناقشها في جلسته غداً

السويط: طلبات لتشكيل لجان حقوق الإنسان والظواهر السلبية والبدون

تامر السويط

أعلن النائب تامر السويط عن تقديمه لطلبات تشكيل عدد من اللجان المؤقتة بالتنسيق والتعاون مع عدد من النواب ، مثل لجان حقوق الإنسان وذوي الاحتياجات الخاصة ولجنة الظواهر السلبية ، إضافة إلى لجنة للمقيمين بصورة غير قانونية "البدون".

وأكد السويط في تصريح صحافي ، أن تلك اللجان ضرورية لبحث قضايا وملفات مهمة بالنسبة للمجتمع الكويتي ، مشيرا إلى أن المجلس سيناقش تلك الطلبات ويصوت عليها خلال جلسته غدا

وأوضح أن لجنة الظواهر السلبية تتكون من خمسة أعضاء وتختص في دراسة وبحث الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع، التي تظهر وتؤثر على التماسك الأمني والاجتماعي والقيمي للمجتمع الكويتي مثل ظواهر انتشار المخدرات والمسكرات والعنف الأسري وجرائم الأحداث وغيرها.

وبين أن للجنة في سبيل تحقيق أهدافها دعوة الأخوة المسئولين في القطاع الحكومي والأهلي والأكاديميين وغيرهم للحد من الظواهر السلبية والحد من أثرها على نسيج المجتمع الكويتي.

وأشار إلى أن لجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية تختص في بحث أوضاع أبناء هذه الفئة وإيجاد حلول لإنهاء معاناة هذه الفئة التي عاشت على أرض الكويت الطيبة وبين أفراد المجتمع الكويتي.

اللجنة رأت عدم دستورية فقرة «حرمان المسيء» وضرورة إلغائها بالكلية

«التشريعية» توافق على تعديل قانون الانتخاب

اجتماع اللجنة التشريعية

قال رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب محمد الدلال عقب الاجتماع ان اللجنة بحثت موضوع الخلاف والجدل الذي دار حول اعادة انتخاب نائب رئيس مجلس الامة واستمعت الى عدد من الأطراف ذات الصلة وهم نائب الرئيس الحالي عيسى الكندري والنائب جمعان الحربش.

وانتقلت اللجنة لسماع وجهات نظر النائب السابق مشاري العنجري الذي كان له دور كبير في تعديل قانون اللائحة الداخلية خاصة البنود محل الجدل والخلاف في ٢٠٠٧ والتي هي محل جدل حاليا في موضوع انتخاب نائب الرئيس.

كما استمعت اللجنة الى كل من الخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع والخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي ، وارتأت اللجنة ان ترجيء هذا الموضوع لاجتماع آخر قريب لاستكمال الاستماع لبعض الجهات والاطراف ذات الصلة وبحث الموضوع من جميع جوانبه القانونية تمهيدا لإعداد تقريرها برأي اللجنة وإحالته للمجلس كما هو مطلوب منها في كتاب رئيس المجلس الى اللجنة.

واضاف الدلال : اللجنة ناقشت ايضا مقترحات بقوانين مقدمة من الاعضاء وهي خمس مقترحات منها ٤ تتعلق بقانون الانتخابات

اللجنة اجتمعت لمناقشة آلية عملها لدور الانعقاد الحالي

«الميزانيات» تخصص جلسة لمناقشة ملاحظات المحاسبة

اجتماع لجنة الميزانيات

■ التركيز على أهم مواطن الخلل في الميزانية العامة لتصحيح مسار المالية العامة للدولة

■ ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل في ظل صرف ميزانيات مليارية على الجهات التعليمية

■ تعديل تقديرات الإيرادات والمصروفات والأرباح الصافية لمؤسسة البترول

أفاد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة آلية عملها لدور الانعقاد الحالي حيث قررت اللجنة تكثيف اجتماعاتها لدراسة الحسابات الختامية والميزانيات للجهات الحكومية وتقرير ديوان المحاسبة بشأنها للسنة المالية 2016/2015 والتقرير نصف السنوي لجهاز المراقبين الماليين ليتسنى للجنة على ضوئها اتخاذ قرارها لاسيما وأن اللجنة ستأخذ بنتائج تلك التقارير كأحد المؤشرات للموافقة من عدمه على أي ميزانية وحساب ختامي.

واستعرضت اللجنة نتائج جهودها في الفصل التشريعي السابق وما ترتب عليها من استحقاقات للمرحلة القادمة خاصة وأن اللجنة قد تبنت آلية جديدة في التركيز على أهم مواطن الخلل في الميزانية العامة وبحث الحلول مع الجهات ذات العلاقة لتصحيح مسار المالية العامة للدولة ومن أبرز القضايا ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل في ظل صرف ميزانيات مليارية على الجهات التعليمية و تنظيم مجالس الإدارات الحكومية وإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للدولة خاصة وأن اللجنة قد لاحظت عددا من الجهات الحكومية ذات طبيعة متشابهة في اختصاصاتها.

كما صوتت اللجنة بالموافقة على مشروع القانون بتعديل تقديرات الإيرادات والمصروفات والأرباح الصافية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2017/2016 تنفيذا لنص المادة الخامسة من قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016 بعدما تم تغيير سعر تقدير برميل النفط من 25 دولارا إلى 35 دولارا فيها وبهذا ستكون ميزانية مؤسسة البترول متسقة مع الميزانية العامة للدولة.

وناقشت اللجنة مع ديوان المحاسبة البته المقترحة لمناقشة مشاريع قوانين ميزانيات الجهات الحكومية وأهم المؤشرات التي تتضمنها، وتطرق الديوان إلى تفعيل المادة 145 من الدستور التي تنص على جواز إقرار الميزانية بابا بابا حيث اقترح الديوان إقرار الباب الخاص بالمشاريع الرأسمالية في بداية السنة المالية لتعجيل أخذ الموافقات الخاصة بالمشاريع والتي تتطلب وجود اعتماد مالي في الميزانية الأمر التي الذي لا تعارضه اللجنة من حيث المبدأ، كما طرحت اللجنة موضوع عقد جلسة عامة لمتابعة أهم الملاحظات والمخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة على الجهات الخاضعة لرقابته على غرار ما حدث في الفصل التشريعي السابق خاصة وأنه قد نتج عن هذه الجلسات ارتفاع نسبي في تسوية الملاحظات المسجلة على الجهات الحكومية.

البسام: ديوان الخدمة المدنية حدد أربع فترات للتسجيل

أعلن مدير إدارة تسجيل القوى العاملة بديوان الخدمة المدنية فيصل عبد العزيز البسام : بأنه تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (551) لسنة 1999 بشأن تسجيل الكويتيين الباحثين عن عمل فقد تم تحديد مواعيد تسجيل الكويتيين الراغبين بالعمل بوزارات وهيئات ومؤسسات الدولة وذلك خلال أربعة فترات للتسجيل لعام 2017 م.

وأضاف البسام : أن ديوان الخدمة المدنية قد حدد مواعيد التسجيل بما يتوافق مع مواعيد تخرج الدارسين بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت وبما يضمن عدم التداخل مع الإجازات الرسمية وشهر رمضان المبارك أو موسم الحج بهدف إتاحة الفرصة لجميع الكويتيين الراغبين بالتسجيل بنظام التوظيف الآلي المتبع من قبل الديوان.

وأوضح البسام : بأنه حرصا من الديوان على إتاحة الفرصة لجميع المواطنين ممن تنطبق عليهم شروط التسجيل للحصول على فرصة وظيفية بالقطاع الحكومي فقد تم تحديد أربع فترات للتسجيل خلال العام القادم 2017م.